



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/36/346

S/14570

24 June 1981

ARABIC

ORIGINAL: FRENCH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة السادسة والثلاثون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
البندان ٢٢ و ٣٤ من القائمة الأولية *
الحالة في كمبوتشيا
مسألة السلم والاستقرار والتعاون فسي
جنوب شرقي آسيا

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٢ حزيران / يونيو ١٩٨١ وموجهة
الى الأمين العام من نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون
الخارجية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

يهدى نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تحياته
الى الأمين العام لمنظمة الامم المتحدة ، وان يشير الى رسالته المؤرخة في اول حزيران / يونيو
١٩٨١ يتشرف بان يحيطه علما بموقفه كما يلي :

ان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التي تحترم بدقة ميثاق الامم المتحدة وقراراتها
الصادرة ، قد اعربت منذ البداية عن أسفها الشديد لاعتماد الجمعية العامة في دورتها الخامسة
والثلاثين القرار ٦ / ٣٥ بعد مناقشة ما يسمى " الحالة في كمبوتشيا " . وعلى هذا فان هذه المناقشة
التي فرضت على الجمعية العامة بمناورة سياسية قامت بها بلدان معينة رغم المعارضة الشديدة
وبدون اشتراك المجلس الثوري الشعبي لكمبوتشيا الذي هو الممثل الحقيقي والشرعي الوحيد لكمبوتشيا ،
انما تنتهك بشكل سافر الفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق .

وحيث ان القرار ٦ / ٣٥ هو ثمره مناقشة تتنافى مع أحكام الميثاق ، فانه مجرد من أى أساس
قانوني ، ومن ثم فان تطبيقه عمليا يمثل تدخلا غير جائز في الشؤون الداخلية لاحدى الدول الاعضاء .
ان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التي صوتت مع بلدان كثيرة ضد هذا القرار ان تأخذ
بعين الاعتبار التطورات التي طرأت على المنطقة منذ اعتماد القرار ٦ / ٣٥ ، لتعتبر ان مؤتمر كمبوتشيا

• A/36/50

*

الدولي الذي دعت منظمة الأمم المتحدة الى عقده بدون موافقة او اشتراك المجلس الثوري الشعبسي لكمبوتشيا ، لا يمثل فقط تدخلا سافرا من المنظمة في الشؤون الداخلية لشعب كمبوتشيا ، وانما يضر ايضا اضرارا جسيما بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لكي ترسي بالمفاوضات المباشرة أساس السلام والاستقرار والصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

ان من الواضح ان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية طرف ذو مصلحة من الاطراف التي تبحث عن حل باق لمشكلة هذه المنطقة ، وهذا ما تسعى اليه بهمة في هذه الآونة ، ولكنها ترفض بشدة المؤتمر الدولي الذي يطالب به القرار ٦ / ٣٥ والذي لن يؤدي الا الى تصعيد التوتر في العلاقات بين بلدان جنوب شرقي آسيا بدلا من الاسهام في حل المشكلة .

وبرجو نائب رئيس الوزراء وزير الشؤون الخارجية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البندين ٢٢ و ٣٤ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .